



مركز الميزان لحقوق الإنسان

ورقة حقائق بعنوان: "التمويل الجامعي بين العجز والحل"

**FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG**

مركز الميزان لحقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسة فريديش آيبرت

تعرض ورقة الحقائق هذه، الواقع المالي للجامعات في قطاع غزة - جامعتي الأزهر والإسلامية نموذجاً- في ظل استمرار عجزها المالي الذي يحول دون تنفيذ خططها وبرامجها بالشكل المطلوب بما ينعكس سلباً على رسالتها التعليمية. كما تتناول الورقة أهم الأسباب التي تقف خلف العجز التمويلي، واضعة الورقة في نهاية المطاف عدد من التوصيات التي تمكن هذه الجامعات من التغلب على هذا العجز.

التمويل الجامعي ... أسباب العجز

- يرجع تنامي العجز في تمويل الجامعات في قطاع غزة بما يحمله من أثر سيء على قدرة مؤسسات التعليم العالي على تقديم خدماتها التعليمية بالشكل المطلوب، إلى جملة من الأسباب أهمها:¹
1. ضعف إيرادات المنح والمساعدات الخارجية المقدمة من الجهات المانحة للجامعات، وذلك في ظل توقف العديد من هذه المؤسسات عن تقديم المنح والمساعدات في إطار الحصار المفروض على قطاع غزة.
 2. تدني الرسوم الدراسية وضعف العائد منه مع عدم قدرة الجامعات على رفعه بسبب الأوضاع المادية الصعبة.
 3. التوسع في الإعفاءات والمنح والقروض للطلبة بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الغزيين.
 4. غياب الدعم المالي الحكومي عن بعض الجامعات، وتراجع وضعف هذا الدعم عن البعض الآخر.
 5. التوسع في التوظيف، وزيادة الرواتب.
 6. التنوع في التخصصات.
 7. التوسع في المباني.
 8. زيادة مصروفات التي ترافق عمليات التطور في التعليم.
 9. تحديات تطبيق الإدارة الحديثة.
 10. تحديات قضايا المواصلات والاتصالات وكل ما يساند العملية التعليمية.
 11. عدم الاستثمار المناسب لموارد المؤسسات التعليمية في توفير الإيرادات.

التمويل الجامعي ... حقيقة العجز بالأرقام

يوضح الجدولين التاليين حجم العجز التي تعانيه جامعتين كبيرتين وبارزتين في قطاع غزة - الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر - ما يحول دون تنفيذ خططهما وبرامجهما بالشكل المطلوب والذي بدوره ينعكس سلباً على المسيرة التعليمية.

إيرادات ونفقات جامعة الأزهر في أعوام مختلفة بالدينار الأردني²

مجموع كلي	2012/2011	2011/2010	2010/2009	2009/2008	البيان
28,582,782	8,069,380	7,794,399	7,447,898	5,271,105	رسوم دراسية
6,536,042	960,620	732,040	1,138,797	3,704,567	مخصصات وزارة التعليم العالي
6,44,690	0	11,360	514,783	118,547	مساعدات وهبات
1,822,689	249,053	218,253	716,487	638,896	إيرادات أخرى
37,586,185	9,279,053	8,756,052	9,817,965	9,733,115	إجمالي الإيرادات

¹ وقائع لقاء خاص بعنوان 'تمويل مؤسسات التعليم العالي.. الواقع والمأمول'، نظمه مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2012/9/25، غزة، فلسطين.

² جامعة الأزهر، معلومات بناء على طلب باحث المركز.

57,840,982	15,268,807	14,697,559	13,719,768	14,154,848	إجمالي النفقات
20,254,797	5,989,754	5,941,507	3,901,803	4,421,733	العجز السنوي

يوضح الجدول أعلاه، العجز الكبير المتراكم لدى جامعة الأزهر منذ العام الدراسي 2009/2008، والذي يصل إلى ما يزيد عن (20) مليون دينار أردني، ويرجع هذا العجز في جزء منه وفقاً للجدول إلى ضعف وتراجع حجم مخصصات وزارة التعليم العالي، بالإضافة إلى ضعف كبير في حجم المساعدات والهبات حتى انقطاعها تماماً في العام الدراسي 2012/2011، كما أن هناك ضعف وتراجع كبيرين في العامين الأخيرين في بند إيرادات أخرى- إيرادات مرافق الجامعة وغيرها مما تقدمه الجامعة من خدمات-، علاوة على ضعف عائدات الرسوم التي تغطي أقل من (50%) من إجمالي النفقات.

إيرادات ونفقات الجامعة الإسلامية في أعوام مختلفة بالدينار الأردني³

مجموع كلي	2011/2010	2010/2009	2009/2008	2008/2007	البيان
60,410,803	17,903,175	16,026,154	12,826,651	13,654,823	رسوم دراسية
17,827,65	714,000	583,542	485,223	388,364	إيرادات مرافق الجامعة
293,854	0	0	0	293,854	مخصصات وزارة التعليم العالي
762,163	214,168	91,769	309,552	146,674	إيرادات أخرى
63,249,585	18,831,343	16,701,465	13,621,426	14,095,351	إجمالي الإيرادات
82,405,694	22,716,745	22,000,409	21,094,181	16,594,359	إجمالي النفقات
19,156,109	3,885,402	5,298,944	7,472,755	2,499,008	العجز السنوي

يوضح الجدول أعلاه، العجز الكبير المتراكم لدى الجامعة الإسلامية منذ العام الدراسي 2008/2007، والذي يصل إلى ما يزيد عن (19) مليون دينار أردني، ويرجع هذا العجز وفقاً للجدول إلى جملة من الأسباب أهمها: توقف مخصصات وزارة التعليم العالي المخصصة لدعم الجامعة الإسلامية منذ العام الدراسي 2009/2008، والتي كانت تشكل في السابق (20%) من إجمالي المخصصات التي ترصدها وزارة التعليم العالي للجامعات، حيث يأتي تجميد الدعم في سياق زج القطاعات الخدمائية في أتون الصراعات الداخلية الناتجة عن الانقسام الفلسطيني، وفقاً لما ذكره مساعد نائب الرئيس للشؤون الإدارية والمالية في الجامعة الإسلامية د. علي شاهين، الذي أشار أيضاً إلى أسباب أخرى فاقمت من حدة العجز أهمها: ضعف وتراجع حجم المساعدات والهبات التي كانت تقدمها الجهات المانحة للجامعة الإسلامية وذلك بعد حالة الانقسام، كما أن انخفاض الرسوم وضعف عائداته شكل ولا زال عبئاً كبيراً على الجامعة ويساهم كثيراً في العجز سيما أن التكلفة الفعلية للرسوم الدراسية وفقاً لشاهين تقدر بـ (40) دينار للساعة المعتمدة لمرحلة البكالوريوس ويضاف إليها نحو (10) دنانير كنفقات تطويرية.⁴

³ الجامعة الإسلامية، معلومات بناء على طلب باحث المركز.

⁴ مقابلة أجراها باحث المركز، 2012/10/31.

التمويل الجامعي.... تداعيات العجز

ينتج عن العجز في التمويل الجامعي تداعيات خطيرة تنعكس بمجملها على رسالة وأهداف التعليم العالي، ومن أهم هذه التداعيات ما يلي:

جامعة الأزهر⁵

1. عجز بمقدار (80%) في مكافأة آخر الخدمة، و(30%) في الادخار.
2. لم يتم صرف بدل غلاء معيشة للموظفين منذ العام الماضي 2011/2012.
3. تجريد التعيينات في الجامعة منذ العام 2006، ومعظم الموظفين الجدد هم على بند بطالة وعقود ونظام التدريس في الساعة للأكاديميين.
4. عجز في المباني، المختبرات، الكتب، وعدد الموظفين (أكاديميين، إداريين، فنيين).
5. لا يوجد مخصصات مالية للبحث العلمي.

الجامعة الإسلامية⁶

1. عجز شبه كلي في مكافأة آخر الخدمة والادخار منذ العام 2008/2009.
2. لم يصرف بدل غلاء معيشة منذ العام 2009/2010.
3. لم تصرف علاوة الدرجة منذ العام 2009/2010.
4. لم تصرف فروق العملة منذ العام 2011/2012.
5. عجز - لكن بنسب أقل من جامعة الأزهر - في المباني، المختبرات، عدد الموظفين، ومخصصات البحث العلمي.

تخلص ورقة الحقائق هذه إلى وجود أوضاع مالية صعبة تهيمن على الجامعات في ظل العجز المالي الكبير التي تعانيه، ما يحول دون تحقيق أهداف ورسالة التعليم العالي في بناء الفرد والمجتمع. عليه ومن واقع تحمل مركز الميزان مسؤولياته في حماية حقوق الإنسان لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها الحق في التعليم العالي، فإنه يطالب بما يلي:

1. تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته القانونية والأخلاقية والتحرك فوراً لضمان تمتع سكان القطاع بحقوقهم التعليمية.
2. تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته والتحرك الفاعل لضمان وقف العقوبات الجماعية التي تفرضها قوات الاحتلال على قطاع غزة وسكانه، وإلزامها بالقيام بمسؤولياتها تجاه قطاع التعليم.
3. إنهاء الانقسام، وضمان تحييد القطاعات الخدمائية عن التجاذبات والصراعات السياسية، بما يضمن إدارة القطاع التعليمي على نحو أفضل.
4. توفير الدعم الحكومي المناسب لمؤسسات التعليم العالي.
5. سرعة إقرار قانون الصندوق الوطني للتعليم العالي، مساهمة في حل مشكلة الأعباء المالية المتزايدة للتعليم العالي.

⁵ ماهر القدوة، المدير المالي في جامعة الأزهر، مقابلة أجراها باحث المركز، 2012/11/7.

⁶ د.علي شاهين، مرجع سابق.

6. الاستغلال الأمثل لموارد مؤسسات التعليم العالي فيما يحقق الإيرادات.
7. إطلاق عنان المسؤولية في مؤسسات التعليم العالي لعمليات الإنتاج والتفاعل مع قضايا المجتمع لتحقيق فوائد لميزانيتها.
8. عقد الشراكة الكاملة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بما يعود بالنفع المالي على مؤسسات التعليم العالي والمجتمع.
9. الاستفادة من كل مرافق مؤسسات التعليم العالي بما يعود عليها بالفائدة.
10. استثمار الأموال المجمدة في مؤسسات التعليم العالي في مشاريع تدر دخلاً مثل أموال الاحتياطي وأموال نهاية الخدمة والتأمين... الخ.
11. التوجه ولو جزئياً لاستخدام تقنيات التعليم المفتوح في مؤسسات التعليم العالي كافة.
12. ترشيد النفقات الداخلية لمؤسسات التعليم العالي بما تسمح به ظروفها.
13. الاستفادة من تجارب عالمية في شأن إنتاجية مؤسسات التعليم العالي بدلاً من أن تبقى مستهلكة.